الصباح AL-SABAH

العازمي: نسعى لافتتاح مثله في كل منطقة سكنية بالكويت

افتتاح السوق الموسمي لمزارعي العبدلي في القشعانية – العبدلي

اطلاع على المعروض

افتتاح السوق الموسمي لمزارعي العبدلي

استجاب رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين جابر مرزوق العازمي لطلب مجموعة مرموقة من مزارعي العبدلي افتتاح السوق الموسمي لمزارعي العبدلي، في موقعه الجديد نهاية شارع عبدالرحمن الفلاح ، خلف مسجد الشريعان ، مقابل مستوصف العبدلي الصحي القديم في القشعانيةيوم الجمعة الموافق 2023/12/8 ضمت المجموعة المزارعين المنتجين في العبدلي: معتز العماني وعبدالله القبندي ووليد العميري وفيصل الزعبي وجلال جلوي العازمي.

وبالفعل قام رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين بافتتاح هذا السوق الرائع يصحبه نائب رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين المهندس ماجد الحويلة وأمين صندوق الاتحاد عبدالله الداهوم وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد مبارك عوض الدماك وفهد سعد الدماك ومحمد فهد المطيري ومدير عام الاتحاد عايد فلاح الرشيدي ومشاركة مختار العبدلي هادي الهاجري ورئيس جمعية الوفرة الزراعية بالوكالة حمد الحالوب ومراقب إدارة الوفرة الزراعية التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فلاح المطيري.

وبهذه المناسبة تحدث رئيس الاتحاد جابر العازمي معبراً عن سعادته لافتتاح سوق مزارعي العبدلي الموسمي رسمياً وبمعرفة الجهات المعنية في الدولة وأولاها: هيئة الزراعة وبلدية الكويت .. شاكراً لكل من ساهم في افتتاح هذا السوق الموسمي الرائع .

وخص بالشكر وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الأشغال العامة بالتكليف جاسم الأستاد مسؤول الملف الزراعي لدى مجلسي الوزراء والأمة والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد ، مبيناً بأن لهذا السوق مميزات ومزايا يختص بها، فبالإضافة إلى موقعه الحالي المرموق خلف مسجد الشريعان فإنه مسوّر ومنظم بحيث يسهل على رواده أفراداً وعائلات شراء حاجياتهم الزراعية والغذائية الطازجة من بسطاته المرتبة بسهولة ويسر وبأسعار متهاودة.

وقال: أبارك لمزارعي العبدلي سوقهم الموسمي الجديد.. ويسرنا أن نفتتحه اليوم الجمعية 2023/12/8 كما وعدنا لدى افتتاحنا السوق الموسمي الثاني للاتحاد الكويتي للمزارعين في منطقة الوفرة الزراعية قبل حوالي شهر من الآن.

وإن شاء الله نقدر وبالتعاون مع الجهات المعنية افتتاح سوق زراعي موسمي في كل منطقة سكنية في جميع أنحاء الكويت ليكون للمستهلك الكويتي حظ في تناول منتجاته الزراعية الوطنية الخالصة والآمنة صحياً بأسعار متهاودة.

وأكد أن الكويت تتجه نحو الاكتفاء الذاتي من عشرات الخضراوات والثمريات الطازجة طوال أشهر الشتاء والربيع.. وهذا إنجاز رائع للمزارعين الكويتيين الذين ضاعفوا جهودهم الزراعية بعد جائحة «كورونا» فحدثت نهضة زراعية.

والأمور في المناطق الزراعية من حسن إلى أحسن بفضل التفاف المزيد من المزارعين حول اتحادهم وبفضل العلاقات الطيبة التي صارت بين الاتحاد الكويتي للمزارعين والجهات المعنية بأمر الزراعة والمزارعين في الكويت وأولاها: الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية التي يديرها بالإنابة المهندس الكفء ناصر النقي وبتوجيه من الوزير المرموق الدكتور جاسم الأستاد وليثق كل مزارع في الكويت بأن أبواب الاتحاد مفتوحة أمامه فنحن هنا لخدمة جميع مزراعي الكويت.

وعلى هامش هذا الافتتاح، تحدث المزارع الدكتور يوسف عبدالرحمن الصفران فقال: هذا السوق الرائع هو ثمرة لتعاون معظم مزارعي العبدلي المنتجين مع اتحادهم الاتحاد الكويتي للمزارعين برئاسة المزارع الكفء جابر مرزوق العازمي.. الذي طلبناه فكان عند حسن الظن به.. وساعدنا في إعادة افتتاح ديوانية الاتحاد في القشعانية.

وفي تكوين هذا السوق المتميزة على ما سواه من الأسواق وأهم مميزاته أنه رسمي بتخطيط الجهات المعنية وتنفيذها: وهي هيئة الزراعة وبلدية الكويت والاتحاد الكويتي للمزارعين.. وهو مسور بحدود محددة وبسطات ثابتة كل خميس وجمعة وسبت فلا يضطر المزارع المشارك بنقل معروضاته كل يوم من أيام العرض إلى مزرعته .. فيوفر الوقت والجهد والمال.. فمنتجاته محروسة بحضور المزارع صاحبها وغيابه.. والأهم أن لكل مزارع فيه حرية عرض منتجاته بالأسعار التي يراها فالسوق عرض وطلب .

وعبر المزارع الدكتور يوسف عبدالرحمن الصفران عن سعادته لمواصلة طريق والده من مؤسسي العبدلي ومزارعيها الأوائل في الزراعة والتسويق الزراعي.مشيراً بفخر إلى أحفاد عبدالرحمن الصفران المشاركين في السوق.. والذين يواصلون طريق جدهم «الأخضر» كما يواصله آباؤهم بأمانة وصدق وإخلاص بعد وفاة والدهم رحمه الله.

وقال:أستطيع أن أقول وأنا مطمئن بأن مشكلة التسويق الزراعي المزمنة في طريقها للحل الجذري بعد أن سمحت الجهات المعنية للمزارعين المنتجين بتسويق منتجاتهم بأنفسهم عبر الأسواق الموسمية في كل من العبدلي والوفرة وعبر صالة شركة المواشي كل «اثنين وثلاثاء» في الري – الشويخ وعبر مهرجان النوير المنورة لمناطقنا السكنية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كل أسبوع في جمعية واحدة طوال ذروة الموسم الزراعي الكويتي بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشكورين.

بقي أن تسمح الجهات المعنية للمزارع الكويتي المنتج بعرض منتجاته عبر ركن المزارع في كل جمعية تعاونية استهلاكية.. وقد وعدنا الوزير الكريم فراس المالك الصباح خيراً بهذا الشأن.. وأنا متفائل بوجود هذا الوزير الفاضل.

أما المزارع صالح بدر الضبيب قال بدوره: أنا فخور بهذا السوق النموذجي.. مؤكداً بأنه متنفس للمزارعين المنتجين الذين كانوا مخنوقين من مشكلة توسيق منتجاتهم واضطرارهم معظم الأيام لبيعها بأبخس الأسعار في مراكز بيعها الرئيسة بالجملة في الصليبية والعارضية.. ويكفي أن سوق مزارعي العبدلي هذا أنه مرخص «رسمي» بمساحة 2800م2 كل منتجاته وطنية خالصة من إنتاج مزارع الكويت .. لامكان للمستورد فيها.. والأهم أن معظم القائمين عليه.. كويتيون.. فالسوق كويتي خالص..تصل بسطاته إلى حوالي 140 بسطة كلها مظللة ومحمية من المطر والشمس وعلى حساب المزارع وخير دليل على نجاح هذا السوق.إقبال الكثير من مزارعي العبدلي على المشاركة فيه لكن عدد بسطاته المحدود.. يحول دون مشاركتهم فيها جميعاً.. ونأمل بتوسعته.

تتمات

الكويت تقود

التي تشنها إسرائيل ضد المدنيين العزل في غزة.

في هذا السياق أعرب وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، عن أسف دولة الكويت الشديد، لاستخدام حق النقض «فيتو» في مجلس الأمن الدولي، ضد مشروع قرار يدعو لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإنقاذ الوضع الإنساني المتدهور هناك، والذي تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة، وحظي بتأييد دولي واسع.

وعبر وزير الخارجية في تصريح لـ«كونا»، عن بالغ القلق من عدم استجابة مجلس الأمن الدولي، لتحذير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بالرجوع إلى المادة الـ99 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي لفت من خلالها انتباه «المجلس»، إلى أن ما يجري يهدد النظام الإنساني وبانهيار السلم والأمن الدوليين.

وشدد الشيخ سالم الصباح على أن «وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في قطاع غزة، مطلب إنساني ملح، لا مناص من تحقيقه وبالسرعة الممكنة»، مشيرا إلى أنه يخشى من أن «الفشل في تمرير القرار سيعتبر رخصة جديدة لقوات الاحتلال، في مواصلة عمليات القتل والتدمير والتهجير للشعب الفلسطيني الشقيق».

وجدد وزير الخارجية موقف دولة الكويت الثابت، والداعي إلى ضرورة مواصلة بذل كل الجهود السياسية والدبلوماسية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين العزل، مطالبا بتدخل المجتمع الدولي لا سيما مجلس الأمن، لحماية المدنيين العزل من العدوان الإسرائيلي الغاشم، وفقا للمسؤوليات المنوط بها المجلس، في صون وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

من جهة أخرى نجحت جهود دولة الكويت والمجموعة العربية، باستصدار قرار للمجلس الرئاسي لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو»، هو الأول من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة، يدعو إلى هدنة فورية تؤدي إلى وقف القتال وتجريم التهجير القسري في قطاع غزة.

وذكرت مندوبية دولة الكويت الدائمة في «فاو»، في بيان لها أمس، أن «المجلس المستقل» ب»فاو» أصدر في ختام أعمال الدورة الـ174 امس الأول الجمعة، وبعد مداولات حثيثة، قرارا رسميا تقدمت به دولة الكويت ومصر عن المجموعة العربية، حول الوضع المأساوي في قطاع غزة تحت الحصار والعدوان الوحشي المتواصل».

وشدد القرار على اعتبار أن «التهجير القسري للسكان المدنيين، بما في ذلك الأطفال يعد انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي»، مؤكدا على قراري مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية في قطاع غزة.

وفيما رحب القرار بالهدنة الإنسانية الأخيرة في غزة فإنه دعا إلى «هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة بما يفضي إلى وقف القتال»، معربا عن «تأييده الشديد للجهود المبذولة للتوصل إلى وقف فوري لاستخدام القوة واستهداف المدنيين والإمدادات الغذائية المدنية والبنى التحتية الزراعية في قطاع غزة».

وأكد القرار «ضرورة الامتناع عن استخدام الغذاء والماء كأسلحة حرب» ،وتأييده الشديد لجهود أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ونداءاته من أجل «دخول المساعدات الإنسانية الفوري وغير المشروط إلى قطاع غزة من أجل تلبية احتياجات المدنيين الفلسطينيين الأساسية « وتقديره لدور مصر الحاسم في هذا الصدد.

و»شدد على الحاجة الملحة إلى حصول المدنيين الكامل والسريع والآمن ومن دون عوائق على السلع والخدمات الأساسية في نطاق قطاع غزة قاطبة، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر المياه والأغذية والمستلزمات الطبية والطاقة منوها ببيان مدير عام «فاو» شو دونيو والذي أكد أن «المنظمة تعتبر جميع السكان المدنيين في غزة في حالة من انعدام الأمن الغذائي».

وفي هذا الصدد أكد القرار أهمية إبقاء تجارة المنتجات الغذائية والمدخلات الزراعية مفتوحة وكذلك توزيعها لتدارك الأثر السلبي على الأمن الغذائي، مذكرا بالخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن «فاو»، لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف، بالمطالبة بتطبيقها على النحو الواجب في ظل الوضع القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة وبخاصة في قطاع غزة.

ورحب مندوب دولة الكويت الدائم لدى «فاو» المهندس يوسف جحيل، بهذا الإنجاز الهام والصريح والأول ضمن منظومة الأمم المتحدة، الداعي صراحة لوقف فوري لإطلاق النار في الوقت الذي عجز فيه مجلس الأمن عن إصدار قرار مماثل، مشيدا في ذلك بالتجاوب المتكاتف من داخل المجلس إزاء محاولات العرقلة الطويلة والمداولات الشاقة لاستصدار القرار.

ونوه الجحيل في هذا الصدد بالدعم الحاسم للدبلوماسية الكويتية، ممثلة في سفير دولة الكويت لدى إيطاليا ناصر القحطاني، وجهوده الحثيثة الناجحة مع ممثلي الدول الأعضاء لحشد الدعم الضروري مثمنا بشكل خاص دور اندونيسيا النشط والموقف القوي من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، باعتماد القرار بصيغته الأصلية ازاء محاولات المجموعة الغربية لتفريغه من فحواه.

وقال الجحيل إن قرار المجلس المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو»، يوثق بوضوح طبيعة العدوان الوحشي الذي يقترفه جيش الاحتلال من جرائم في انتهاك صارخ لجميع القوانين الدولية والإنسانية كما يعد القرار إفلاتا هاما من حالة الشلل المفروضة على المنظمات الدولية ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه المبادئ والقيم التي يتبناها.

أكبر مقبرة

وأشار إلى أن مليونا و840 ألف شخص في غزة أصبحوا نازحين داخليا ويقيمون مع أطفالهم في مراكز غير مخصصة أو مناسبة للإيواء، وسط اكتظاظ هائل، وهو ما يلقي بتداعيات جسيمة على الأطفال وسلامتهم.

وجدد المرصد الأورومتوسطي مطالبته أطراف المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفوري لوقف تحويل إسرائيل قطاع غزة إلى مقبرة هي الأكبر للأطفال في التاريخ الحديث حول العالم، وتوفير الحماية لهم وإنهاء حالة ازدواجية المعايير الصارخة التي تسيطر على مواقفه.

ميدانيا، أفاد تلفزيون فلسطين ووزارة الصحة اليوم السبت بمقتل ما يزيد عن 170 فلسطينيا وإصابة آخرين في استهدافات إسرائيلية طالت مختلف أنحاء قطاع غزة.

كما أفاد تلفزيون فلسطين بأن مستشفى ناصر جنوب قطاع غزة استقبل 62 قتيلا جراء قصف إسرائيلي على عدة منازل في خان يونس.

من ناحية أخرى، قالت وزارة الصحة الفلسطينية إن مستشفى شهداء الأقصى استقبل 71 قتيلا و160 إصابة على مدى الأربع والعشرين ساعة الماضية جراء قصف إسرائيلي على المحافظة الوسطى في قطاع غزة.

وفي وقت لاحق، ذكر تلفزيون فلسطين أن 37 شخصا من عائلة واحدة قتلوا في قصف إسرائيلي على منزل ومصنع في شارع صلاح الدين في جباليا شمال القطاع.

كما أن قصفا إسرائيليا استهدف منزلا في دير البلح وسط غزة أوقع عشرات القتلى والجرحى.

أما في الضفة الغربية، التي تشهد منذ تفجر الصراع في غزة اقتحامات واعتقالات يومية، فقد اقتحم الجيش الإسرائيلي بلدة قباطية جنوب جنين.

كما نفذت القوات الإسرائيلية حملة اعتقالات في منطقة البيرة.

ومنذ اندلاع الحرب في غزة، يوم السابع من أكتوبر الماضي شن الجيش الإسرائيلي حملات اعتقالات ومداهمات عدة في الضفة الغربية بشكل شبه يومي.

فيما أكدت هيئة شؤون الأسرى أن عدد المعتقلين الفلسطينيين فاق الـ 3 آلاف منذ السابع من أكتوبر.

الفهد : إجراءات

الخاصة التي تم تشكيلها الخميس الماضي، من هيئة القضاء العسكري، للنظر في صحة ملابسات واقعة التحقيق مع أحد العسكريين من منتسبي الجيش، إلى سرعة اتخاذ ما يلزم من خطوات وإجراءات تضمن إستقلالية عملية التحقيق الجارية وشفافيتها وسلامة نتائجها، وبما يضمن سير أعمال اللجنة وأدائها لمهامها على أكمل وجه، مع منحها كل الصلاحيات التي من شأنها استجلاء حقيقة هذه الواقعة وتفاصيلها».

وأوضحت الوزارة أن العسكري الذي تم التحقيق معه، لم يتم حجزه بل تم استدعائه يوم الأثنين الماضي الموافق 4 ديسمبر، كما تم استدعاؤه مرة أخرى يوم الثلاثاء 5 ديسمبر، لاستكمال إجراءات التحقيق، وكان قدوم المذكور للتحقيق ومغادرته تم بواسطة سيارته الخاصة، وتعمل لجنة التحقيق الخاصة المشكلة من هيئة القضاء العسكري، بتعليمات ومتابعة مباشرة من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، وذلك للنظر فيما ورد من إدعاءات حول تعرض العسكري، لعمليات تعدي وتعذيب وتجاوزات قانونية.

وأكدت وزارة الدفاع على صدور توجيهات وتعليمات مباشرة وواضحة، من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إلى لجنة التحقيق المختصة لاتخاذ كل الإجراءات، تجاه جميع من يثبت تعديه أو تجاوزه للقوانين والنظم المعمول بها في عمليات التحقيق، مع التأكيد على أن تحريات القضية التي تمت مع العسكري هي في حوزة النيابة العامة، وذلك لاستكمال تحرياتها في أحد جوانب قضية صندوق الجيش، بناء على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في يوم الاربعاء الموافق 6 ديسمبر الجاري.

الجدير بالذكر بأن عمليات التحقيق والمحاكمات العسكرية المعمول بها، تتم وفق نظم واجراءات متبعة مع جميع العسكريين، كما أنها تخضع لقانون الجيش منذ تأسيسه، ووزارة الدفاع بدورها ترحب بأي دعوة توجه لها من قبل اللجان المختصة في مجلس الامة، لحضور أعضاء لجنة التحقيق الخاصة المشكلة من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، لتقديم جميع الايضاحات حول سير إجراءات القضية، والوقوف على ملابساتها بكل وضوح وشفافية فور إنتهاء أعمالها.

من جهتهم تقدم 5 نواب بطلب تكليف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بالتحقيق في واقعة تعذيب مواطن.

وجاء في الطلب الذي تقدم به النواب: الدكتور حسن جوهر، ومهند الساير، والدكتور عبدالكريم الكندري، والدكتور عبدالعزيز الصقعبي، وعبدالله المضف، ما يلي3

نتقدم نحن الموقعون أدناه بطلب تكليف لجنة الدفاع عن حقوق الانسان للتحقيق في واقعة تعذيب مواطن، وذلك للوقوف على احداث الواقعة ومرتكبيها ولصون حرية الافراد وكراماتهم من الانتهاك و حمايتهم من التعدي والمعاملة الحاطة بالكرامة وفق ما نص عليه الدستور الكويتي في المادة 31 «لايجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة»، على ان تقدم تقريرها للمجلس في هذا الشأن خلال اسبوعين من تاريخ تكليفها.

من ناحيته شدد النائب محمد الرقيب، على أن «كرامات الناس وحريات المواطنين خط أحمر لا يمكن التعدي عليها وحادثة المواطن تركي العنزي من الممكن أن تتكرر مع آخرين خاصة أن بعض الأجهزة الأمنية لها سوابق لن ينساها تاريخ الكويت ومنها حادثة المرحوم بإذن الله الميموني لذلك نحن مع شفافية التحقيق وإعلان نتائجه».

وقال النائب مبارك الطشة «لن نسمح بتكرار حادثة الميموني مرة أخرى، فأجهزة الدولة الحساسة يجب أن تكون بمعزل عن أي صراع من شأنه أن يفقدها هيبتها لذلك لجان التحقيق لن تجدي نفعاً في مثل هذه الظروف، والواجب على وزير الدفاع إحالة الملف بكامله إلى النيابة العامة للتحقيق في القضية ولمحاسبة المتورطين في تعديهم على كرامات الناس».

بدوره قال النائب عبد الكريم الكندري إن «تشكيل لجنة تحقيق من وزارة الدفاع والتحقيق من قبل النيابة العامة لما حصل مع المواطن تركي العنزي من انتهاكات لا يكفان يد المجلس من التصدي لمثل هذه الاعتداءات».

ودعا الكندري «لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة التحقيق في هذه القضية كونها تمثل مساساً بحقوق وكرامة المواطنين التي ضمنها الدستور».

المانع : مواجهة

الآنية والمستقبلية على الحجر والشجر والبشر في أنحاء المعمورة كافة ما استدعى عقد مؤتمرات دولية تنظمها الأمم المتحدة دوريا».

وأوضح أن «مواجهة التغيرات المناخية تحتاج إلى جهود دولية مستدامة لتحقيق ما يسمى بالعدالة المناخية التي تحقق المأمول من التوفيق بين الدول الصناعية الكبرى الغنية والدول النامية الفقيرة».

وأشار إلى أن هذه الجهود تتخذ مسارين متوازيين أحدهما ضرورة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وثانيهما الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد ونقلها وتوزيعها وتوليد الطاقة وإنتاج السلع وطرق الاستهلاك وطرق التخلص منها وتمويلها.

رئيس اتحاد

1 – مخالفة القرارات الوزارية والنظام الاساسي في تحديد موعد الانتخابات بما يخالف المواعيد النظامية.

2 – حرمان إحدى الجمعيات من المشاركة بانتخابات الاتحاد.

3 – تدخل موظفي الوزارة في اجراءات الانتخابات.

4 – ارسال كتاب تعجيل الانتخابات بذات اليوم الذي يلتف به رؤساء الجمعيات حول الاتحاد، لدعم مقترح تخفيض الاسعار على المواطنين دون مبرر للاستعجال.

5 – عدم دعم واتخاذ القرارات في كثير من الأمور التي من شأنها التأثير على المركز المالي للاتحاد ومصالحه.

البرهان : لا تنازل

وقال البرهان في كلمة ألقاها خلال قمة «إيغاد» التي انطلقت أعمال دورتها الحادية والأربعين في جيبوتي أمس السبت، «نشدد على ضرورة وجود جيش وطني واحد يحتكر استخدام القوة العسكرية»، معتبراً أن تلك المسألة لا تنازل عنها ولا تهاون فيها

كما اعتبر أن التدخلات الخارجية في الأزمة السودانية تطيل أمد الحرب.

في الوقت عينه، أكد البرهان أن القوات المسلحة مستعدة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة في البلاد. ورأى أن أولويات الحل السلمي تكمن في تأكيد الالتزام بإعلان جدة للمبادئ الإنسانية ووقف إطلاق النار».

كما شدد على أن «الباب مفتوح أمام الحلول السلمية»، مؤكداً ترحيبه بكل الجهود التي تبذل لوقف إراقة الدماء.

إلا أنه اتهم قوات الدعم السريع بعدم الرغبة في الحل، قائلا «التمرد ليس لديه إرادة سياسية لوقف حربه على الدولة والمواطنين».

أتت تلك التصريحات بعد ما يقارب الأسبوع على تعثر جولة المفاوضات الجديدة التي استؤنفت أواخر أكتوبر الماضي في جدة، ليعلن لاحقاً تعليقها مؤقتاً بسبب عدم إمكانية التوصل لتفاهمات بين قيادة القوتين العسكريتين السودانيتين الكبيرتين في البلاد.

وكانت الحرب اندلعت بين الجانبين منتصف أبريل الماضي، بسبب خطط لدمج قوات الدعم الرسيع التي يقودها محد حمدان دقلو رسمياً ضمن صفوف الجيش في إطار عملية انتقال سياسي بعد 4 سنوات من الإطاحة بالرئيس عمر البشير، الذي حكم البلاد لفترة طويلة، في انتفاضة شعبية.

لكن المساعي الدولية والأممية والإقليمية لم تفلح حتى الساعة في حث الطرفين على وقف النار.

«القسام» : أجهزنا

«القسام» قوله، في منشور عبر منصة «إكس»، إن «قوتين خاصتين إسرائيليتين وقعتا في كمينين داخل حي الشيخ رضوان ومنطقة الكرامة في غزة، ومقاتلونا تمكنوا من الإجهاز على عناصر القوتين الخاصتين، وانسحبوا من المكان».

كما أشارت «كتائب القسام» إلى استهداف «غرف قيادة العدو في المحور الجنوبي لمدينة غزة بقذائف الهاون من العيار الثقيل»، لافتة إلى استهداف «دبابة ميركافا صهيونية في محور شرق مدينة خانيونس بقذيفة الياسين 105».

الحوثيون : سنمنع

للمتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع أمس السبت ، أشار فيه إلى أن الإعلان يأتي بعد «نجاح» قوات الحوثيين في «فرض قرارها منع السفن الإسرائيلية من الملاحة في البحرين الأحمر والعربي ونتيجة لاستمرار العدو الصهيوني في ارتكاب المجازر المروعة وحرب الإبادة الجماعية والحصار بحق إخواننا في غزة».

أضاف خلال البيان ذاته: «حرصا منّا على سلامة الملاحة البحرية نحذر جميع السفن والشركاتِ من التعاملِ مع الموانئ الإسرائيلية».

وأشار يحيى سريع إلى أنه سيتم تطبيق قرار منع مرور السفن من لحظة إعلان البيان، مضيفا أن قوات الحوثيين تؤكد حرصها الكامل على استمرار حركة التجارة العالمية عبر البحرين الأحمر والعربي لكافة السفن ولكافة الدول عدا السفن المرتبطة بالجانب)الإسرائيلي أو «التي سوف تقوم بنقل بضائع إلى الموانئ الإسرائيلية».

وتوعدت جماعة الحوثي مرارا باستهداف السفن التي تملكها أو تشغلها شركات إسرائيلية، داعية الدول إلى «سحب مواطنيها العاملين ضمن طواقم هذه السفن».

السوداني : الحكومة

اجتماعا أمنيا ضم قادة التشكيلات والأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية: «إن الحكومة لن تتهاون في التصدي للخارجين عن القانون الذين يعرضون سمعة العراق الخارجية للخطر».